



الاحتجاجات في تركيا عام ٢٠١٣ وانعكاساتها على العلاقات التركية - الأوروبية

د. لقمان عمر محمود النعيمي

أستاذ مساعد/ مركز الدراسات الإقليمية - جامعة الموصل

تاريخ قبول النشر ٢٠١٣/١٢/٢٩

تاريخ استلام البحث ٢٠١٣/١٠/٣٠

مستخلص البحث

يتناول هذا البحث الاحتجاجات التي حدثت في تركيا في حزيران ٢٠١٣ إثر عزم الحكومة على تطوير منتزه غازي القريب من ميدان تقسيم وإنشاء مشروع تجاري وبناء ثكنة عسكرية تعود للعهد العثماني. في البداية قاد ناشطون في مجال البيئة الاحتجاجات ثم تطورت لتشمل المعارضة التركية واتسعت في العديد من المحافظات التركية. وتصدت الحكومة التركية لهذه الاحتجاجات واستعملت خراطيم المياه والغاز المسيل للدموع مما أثار الكثير من ردود الأفعال الدولية وخاصة في الاتحاد الأوروبي الذي أدان ممارسات الحكومة ضد التظاهرات ودعا إلى الهدوء وضبط النفس، مما أدى في النهاية إلى توتر العلاقات التركية الأوروبية وتأجلت مفاوضات الانضمام ستة أشهر.

مقدمة

شهدت تركيا أواخر أيار/ مايو ٢٠١٣ احتجاجات واسعة النطاق في اسطنبول، العاصمة الاقتصادية والثقافية لتركيا، على خلفية رغبة الحكومة التركية تطوير منتزه غازي القريب من ميدان تقسيم وإقامة مشروع تجاري بدلاً عنه يضم متحفاً وأسواقاً وشققاً وغيرها من الأمور. قاد التظاهرات في البداية عدد من نشطاء البيئة ثم ما لبثت أن اتسعت بشكل كبير استغللتها المعارضة التركية وفي مقدمتها حزب الشعب الجمهوري



للمطالبة باستقالة الحكومة التركية، وعمت الاحتجاجات أكثر من ١٥ محافظة تركية. وحاولت الشرطة التركية التصدي لأعمال الشغب التي تخللت هذه التظاهرات واستخدمت خرطوم المياه والغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين، وحاولت الحكومة التركية التفاوض مع قادة الاحتجاجات لتهدئتها، وتم التوصل إلى حل وهو خضوع الطرفين لقرار المحكمة التركية في مشروعية الخطة الحكومية لتطوير ميدان تقسيم من عدمها.

وكانت النقطة الأبرز في هذا السياق هو المواقف المتباينة لحكومات الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات في تركيا لأسباب سياسية فبعضها ندد بأسلوب الحكومة التركية في التصدي للتظاهرات والإفراط في استخدام القوة، والبعض الآخر اكتفى بالانتقاد ودعا إلى ضبط النفس في مواجهة التظاهرات، لكن المواقف الناقدة بقوة للحكومة التركية كانت الأبرز وأدت إلى توتر ملحوظ في العلاقات التركية-الأوروبية، أثر في نهاية المطاف في مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي وتأجيل المفاوضات الجارية بين الطرفين في هذا الشأن أربعة أشهر كنوع من العقاب للحكومة التركية على طريقة تعاملها مع التظاهرات في تركيا.

يحاول هذا البحث تسليط الضوء على مسار الاحتجاجات في تركيا وتطورها وتحليل عوامل وأسباب اندلاعها، ثم مواقف الحكومات الأوروبية منها وتأثيرها في العلاقات التركية-الأوروبية ومفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وانتهى بخاتمة تضمنت ملخصاً مع أهم الاستنتاجات.

أولاً: مسار تطور الاحتجاجات في تركيا وردود الفعل الحكومية

بدأت احتجاجات ميدان تقسيم في تركيا في ٢٦ أيار/ مايو ٢٠١٣ تنديداً بخطة حكومية لإزالة منتزه غازي في ميدان تقسيم في إطار خطة تطوير. ويعد المنتزه من المساحات الخضراء القليلة في وسط الجزء الأوروبي من إسطنبول. وتضمنت الخطة تجهيز ممرات مشاة في ميدان تقسيم وإعادة بناء



ثكنة تقسيم العسكرية التي تعود للعهد العثماني التي هدمت سنة ١٩٤٠. وكان من المقرر أن يشمل الطابق الأرضي من الثكنة العسكرية مركزاً تجارياً، والطابق العلوي يضم شققاً فاخرة. إلا أن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان قال أثناء الاحتجاجات أن الطابق الأرضي قد يضم مركزاً تجارياً أو متحفاً، وأن القرار لم يتخذ بعد حول ذلك^(١).

في البداية، قاد ناشطون ببيئون الاحتجاجات ضد إزالة أشجار في ميدان تقسيم وإعادة إنشاء ثكنة عسكرية عثمانية. تطورت الاحتجاجات إلى أعمال شغب بعد أن هاجمت قوات الشرطة المحتجين. واتسع موضوع الاحتجاجات ليشمل الاعتراض على سياسات الحكومة، وانضمت مدن أخرى للتظاهر فضلاً عن إسطنبول هي أنقرة، وإزمير، وموغلا، وأنطاليا^(٢).

وفي ٣١ أيار/ مايو ٢٠١٣، استخدمت الشرطة خراطيم المياه والغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين، حيث أصيب المئات^(٣). وذكر وزير الداخلية التركي (معمر غولر Muammer Güler) أنه تم اعتقال (٩٣٩) شخصاً من المشاركين في الاحتجاجات لكنه أضاف أنه تم الإفراج عن بعضهم بعد الاستجواب^(٤).

وطالبت المعارضة على إثر هذه الأحداث بوقف إزالة المنتزه ومحاكمة بعض أفراد الأجهزة الأمنية واستقالة محافظ إسطنبول^(٥). وصرح (رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdogan) رئيس الحكومة التركية أن المشروع سيستمر، واعترف بتجاوزات الشرطة، ودعا إلى وقف المظاهرات فوراً^(٦). وتجمّع مئات الأتراك أمام مقر البرلمان الأوروبي في بروكسل منددين بحكومة أردوغان وانتظمت مسيرات تضامنية في عدة مدن في ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وفي نيويورك بالولايات المتحدة^(٧).

وانتقدت الصحافة التركية، حتى الموالية منها للحكومة التركية، أسلوب تعاطي الأخيرة مع الاحتجاجات، وإصرارها على تنفيذ المشروع فوق حقيقة غازي، وقال الكاتب علي بيرم أوغلو في صحيفة يني شفق التركية في



عددها الصادر في ٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، "كيف تسمح سلطة سياسية بأن تصل الأمور إلى هذا الحد؟ كيف تستخدم السياسة كآلة للتحدي وتفعل ما يحلو لها؟ وإن كان هناك رد فعل شعبي فلماذا لا توقف الحكومة المشروع حتى وإن كان ذلك مؤقتاً وتتحدث مع المحتجين؟ لماذا العناد؟ ولماذا تتصف بهذه الوحشية والعنف البين؟". كما انتقد إحسان يلماز في صحيفة تودي زمان اليومية الإسلامية الناطقة باللغة الانكليزية سياسة الحكومة تجاه الاحتجاجات قائلاً: "إن الحكومة ليس لديها استعداد للإنصات، غير أن قضية حديقة غازي ربما كانت القشة التي قسمت ظهر البعير، بل وربما تمهد السبيل إلى خسارة لاحقة في الانتخابات في مدينة اسطنبول التي أدارها الإسلاميون خلال العشرين عاماً الماضية"^(٨).

وعلى الرغم من هذه الانتقادات، وتسمية البعض بأن ما يحدث في تركيا هو "ربيع تركي" على غرار ما يسمى بـ "الربيع العربي"، فقد نفى أردوغان ذلك وقال إن بلاده لا تشبه دول الربيع العربي، وأكد أن الاستخبارات تقوم بتحقيقاتها لمعرفة من يقف وراء الأحداث التي شهدتها مدن تركية خلال الأيام الأخيرة سواء كانت قوى داخلية أم خارجية، مضيفاً أن "هذه القوى قد تحاسب إذا دعت الحاجة". وقال أردوغان في مؤتمر صحفي في ٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ قبيل مغادرته لجولة في دول شمال إفريقيا إن الإعلام الدولي "بالغ كثيراً في نقل ما يحدث في تركيا"، وأشار إلى أن "تركيا دولة ترسخت فيها الديمقراطية، ولا تشبه بأي حال من الأحوال دول الربيع العربي". وتساءل أردوغان عن علاقة أنقرة وأزمير وغيرها بحديقة غازي "إذا لم تكن هذه التحركات منظمة"، مضيفاً أن "أولئك الذين حركوا هذه التظاهرات لم يستطيعوا الانتصار على حزب العدالة والتنمية في صناديق الاقتراع، فلجأوا إلى هذه الاحتجاجات لإسقاط الحزب، لكن أماننا انتخابات بعد ١٠ أشهر وسيقول الشعب كلمته". ودعا رئيس الوزراء إلى التحلي بالهدوء، مضيفاً أن



"مثل هذه التحركات والتظاهرات ليست جديدة على بلادنا، ونحن نحب شعبنا، وستتجاوز هذه الظروف معا"^(٩).

وفي ٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، تجاوزت مطالب الاحتجاجات موضوع ميدان تقسيم ومنتزه غازي إلى مطالب سياسية واقتصادية، وهنا برزت بوضوح الأيدي الخفية التي حاولت استغلال هذه الاحتجاجات لتحقيق مكاسب سياسية ومحاولة إسقاط الحكومة، وفي هذا السياق أصدرت مجموعة تضامن مع حركة احتلوا غازي وتضامن تقسيم عددا من الطلبات السياسية والاقتصادية تضمن النقاط الآتية^(١٠):

١. الحفاظ على منتزه غازي.
 ٢. إنهاء عنف أفراد الشرطة، والقبض على المسؤولين عن ممارسة العنف ضد المتظاهرين، والحق في حرية الاجتماع.
 ٣. إنهاء بيع الفراغات العامة، والشواطئ والمياه والجداول والغابات والمنتزهات والرموز الحضارية إلى الشركات الخاصة وكبار المستثمرين.
 ٤. حق الناس في التعبير عن آرائهم وشكواهم بدون مواجهة خوف أو توقيف أو تعذيب.
 ٥. لأجهزة الإعلام واجب مهني وهو حماية المصلحة العامة وتقويتها وتصحيح المعلومات، والتصرف بشكل أخلاقي وبشكل مهني.
 ٦. على السلطات الحاكمة أن تدرك أن ردود أفعال المواطنين هي حول المطار الثالث في اسطنبول، والجسر الثالث في البسفور ومحطات الطاقة الكهرومائية.
- وقدمت المجموعة هذه المطالب إلى بولنت أرينتج الذي رفضها بشكل مطلق^(١١).

وإثر تصاعد الاحتجاجات ضد الحكومة التركية، وانتشارها في حوالي ١٥ محافظة تركية هي (اسطنبول وأنقرة وإزمير وبورصة وأدنة ومرسين وقيصري وقونيا وأسكي شهير وأنطاليا واسبارطة ودينيزلي وموغلا وطرابزون وادرنة)،



وهي المحافظات التي كان للجهات المعارضة للحكومة ثقل فيها، اتهم أردوغان ما وصفها بـ "جماعات إرهابية" باستغلال هذه الاحتجاجات، رغم إقراره بأن بعض الأتراك شاركوا في الاحتجاجات بدافع القلق على البيئة. وصرح أثناء زيارته لتونس في ٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ إن من بين هذه الجماعات جماعة أعلنت مسؤوليتها عن تفجير استهداف السفارة الأمريكية في أنقرة في أول شباط/ فبراير من العام نفسه، في إشارة إلى جبهة حزب التحرير الشعبي الثوري. وفي مؤتمر صحفي، عقده مع نظيره التونسي قال أردوغان موجهاً كلامه للمتظاهرين "إذا قلت: سأعقد اجتماعاً ثم ذهبت تحرق وتدمر فلن نسمح لك بذلك... نحن ضد هيمنة الأغلبية على الأقلية ولا نسمح في الوقت نفسه بالعكس"^(١٢).

وعند عودة أردوغان إلى اسطنبول في ٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ من جولته في دول شمال أفريقيا وصف الاحتجاجات أمام الآلاف من مؤيديه الذين استقبلوه في اسطنبول بأنها عبارة عن محاولة تقوم بها "أقلية" للهيمنة على الأغلبية. وقال "إذا تعاملنا مع هذه الظاهرة بعدم اكتراث، ستسألني الـ (٥٠) بالمئة التي صوتت لنا عن السبب". وطالب أردوغان إن ينأى الشعب التركي بنفسه عن هذه الاحتجاجات، واتهم المشاركين فيها بسرقة المحال التجارية وتدمير المنشآت. وقال: "لا يمكن أن نغمض أعيننا على تجاوزات الذين يخربون مدننا ويخربون الممتلكات العامة ويلحقون الأذى بالناس" مضيفاً أنه "لم نكن أبداً دعاة تفرقة أو من الساعين لإثارة التوتر، ولكننا لا نستطيع أن نصفق للوحشية". ورد أردوغان على الدعوات التي أطلقها بعض المحتجين له بالاستقالة بالإشارة إلى النصر الذي حققه في الانتخابات الأخيرة التي جرت عام ٢٠١١ التي فاز فيها بنسبة (٥٠) بالمائة من الأصوات إذ قال "يقولون إنني رئيس حكومة ٥٠ بالمائة من الشعب التركي فقط، وهذا ليس صحيحاً، فقد خدمنا الشعب التركي بأسره من شرقي البلاد إلى غربيها". وحض مؤيديه على عدم الانجرار إلى العنف^(١٣).



ويبدو أن تصريحات رئيس الوزراء التركي كانت ذو تأثير معاكس تماماً، وكانت بمثابة صب الزيت على النار، إذ اتسع نطاق الاحتجاجات أكثر فأكثر، وتحولت إلى مظاهرات حاشدة ضد الحكومة في عدة مدن تركية مطالبة باستقالة رئيس الحكومة أردوغان، وشهدت اشتباكات عنيفة بين قوات الشرطة والمتظاهرين. وأخلت الشرطة متنزه غازي بعدما أصر المحتجون على البقاء على الرغم من إعلان أردوغان تجميد مشروع لتطوير المتنزه. وعلى خلفية استمرار الاحتجاجات واستخدام الشرطة الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين، دعت عدة نقابات في تركيا للإضراب العام مثل اتحاد نقابات العاملين في القطاع العام واتحاد نقابات العمال التقدمي اللذان دعيا إلى إضراب عام في تركيا احتجاجاً على ما وصفاه بـ"عنف الشرطة"^(١٤).

وفي ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ التقى أردوغان وفدا يتألف في معظمه من ممثلين وفنانين وضم كذلك عضوين من ائتلاف "تضامن تقسيم" الذي ينسق الاحتجاجات، بعد ساعات من قوله إن صبره نفذ ومطالبته المحتجين بمغادرة متنزه غازي. وقال "تضامن تقسيم" إن أردوغان وعد بالتقيد بالحكم الذي سيصدر في دعوى قضائية أقامها الائتلاف في مسعى لوقف مشروع إعادة التطوير وإجراء استفتاء على الخطط إذا أصدرت المحكمة حكماً لصالح الحكومة. وصرح طيفون قهرمان، من "تضامن تقسيم" للصحفيين عقب اللقاء إنه تم الاتفاق على عمل اقتراع عام للميدان وإذا جاءت نتيجة هذا الاقتراع مؤيدة لترك هذه الساحة كمتنزه فإنهم سيقيدون بها. وأضاف أن تعليقات أردوغان بأن المشروع لن يجري تنفيذه حتى يصدر القضاء قراره هو "نتيجة ايجابية لاجتماع الليلة"^(١٥).

وصرح المتحدث باسم الحزب الحاكم في تركيا (حسين جيليك Husayn Cilik) في ١٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ بأن الحكومة ستلتزم بالقرار الذي سيصدر عن المحكمة حيال أعمال البناء في متنزه غازي. ونقل الموقع



الإلكتروني لصحيفة "حرييت" عن المتحدث باسم حزب العدالة والتنمية حسين جيليك قوله إنه في حال قررت المحكمة رفض مشروع بناء ثكنات عسكرية على النمط العثماني في المنتزه فإن الحكومة ستلتزم بالقرار، وإن وافقت المحكمة فإن الحكومة ترغب في إجراء استفتاء حول مصير المنتزه. وقال جيليك إن "تركيا دولة قانون ومن المستحيل أن تمارس السلطة التنفيذية عملاً غير قانوني، يوجد قرار من المحكمة وعلى الحكومة أن تلتزم به"، متعهداً بأن لا يتم المس بالمنتزه إلى حين صدور قرار المحكمة. وردّ قهرمان: "سنستجيب بإيجابية تجاه هذا الموقف الإيجابي" للحكومة^(١٦).

ونقلت وكالة أنباء الأناضول في اليوم نفسه عن مصادر في رئاسة الوزراء قولها إن الاجتماع بين أردوغان والمحتجين جاء بطلب من الوفد الذي ضم رئيس غرفة المهندسين المعماريين أيوب موهجو، والمتحدث باسم "رابطات الأحياء" جام توزون. وقال جيليك إنه تم بحث مسألة استخدام الشرطة المفرط للقوة خلال الاجتماع، وأشار إلى إنه "إن تم التأكد بأن شرطياً ارتكب جريمة، سيعاقب وفق ما ينصّ عليه القانون". وجدد دعوته للمتظاهرين بالعودة إلى منازلهم، وقال "أتوجه إلى الشبان الذين تجمعوا من أجل البيئة: عودوا إلى أسرّكم الدافئة في منازلكم". وجاء الاجتماع بعد أن كان أردوغان وجه إنذاراً أخيراً للمتظاهرين بالتخلي عن احتجاجهم إثر اجتماع عقده الأربعاء مع وفد مكون من ١١ شخصاً من ممثلين عنهم ميدان تقسيم^(١٧).

وقد حذر معمر غولر في ١٧ حزيران من مغبة المشاركة في الإضراب العام والمظاهرات التي دعت لها الاتحادات العمالية احتجاجاً على أسلوب تعامل الشرطة مع الاحتجاجات في اسطنبول. وقال غولر: "أدعو العاملين بالقطاع العام لعدم المشاركة في المظاهرات غير المشروعة.. وإلا فإنهم سيتحملون العواقب القانونية" ومضى غولر قائلاً: "إن قوات الشرطة ستعمل كالمعتاد"^(١٨).



ومع تصاعد الاحتجاجات التركية ودخولها اسبوعها الثالث هددت الحكومة التركية باستخدام القوات المسلحة لإنهاء الاضطرابات نتيجة الاحتجاجات في مدينة اسطنبول وغيرها من المدن التركية. وقال بولنت أرينج، نائب رئيس الوزراء التركي في مقابلة بثها التلفزيون الرسمي في ١٧ حزيران، إن الحكومة سوف تستخدم "كل سلطاتها" و"القوات المسلحة التركية في المدن" في حالة الضرورة^(١٩). وهذه أول مرة يهدد فيها حزب العدالة والتنمية باستخدام الجيش ضد المتظاهرين.

ثانياً: الأسباب والعوامل التي أدت إلى اندلاع الاحتجاجات

تتعدد العوامل والأسباب التي تقف وراء اندلاع هذه الاحتجاجات واسعة النطاق التي فاجأت الحكومة التركية والعالم بأسره، وأسهمت في تفجير احتقان شريحة من الأتراك في الشارع، فتركيا لا يوجد فيها الأسباب والعوامل التي أدت إلى اندلاع ثورات الربيع العربي في البلدان العربية حتى يقال إن "ربيعا تركيا" على وشك الظهور في تركيا، ومع ذلك فإن كثيرين يتحدثون عن قلق من الاتجاه الذي تسير به البلاد منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم قبل عقد من الزمن.

ما يجري في تركيا في الحقيقة هو صراع أيديولوجي بين التيار العلماني الأتاتوركوي وبين التيار الإسلامي المحافظ، وهو ما أكده جاهد طوزو المحلل السياسي التركي بقوله إن "ما يحصل من احتجاجات هو حرب فكرية بين العلمانيين والمتدينين". وفيما يتفق كثيرون على أن أردوغان هو القائد الأكثر تأثيرا في تركيا بعد أتاتورك، إلا أنه بحسب المتحمسين لأتاتورك، فإن نقاط التباعد بين الشخصين أكثر بكثير من نقاط الالتقاء بينهما. ففي وقت كان أتاتورك مدافعا مستميتا عن العلمانية التي يربط مؤيدوها بينها وبين مفهوم التطور والعصرية، يعرّف أردوغان عن نفسه كرئيس وزراء مسلم لدولة علمانية، وقد أعلن أنه يمكن للدول أن تكون علمانية وليس الأفراد. وتحدث



توزو عن "ثورة صامتة" شهدتها تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية إلى الحكم، ويشير إلى التقدم الاقتصادي الكبير الذي شهدته تركيا في السنوات الأخيرة. فقد تمكنت في غضون عشر سنوات من الانتقال إلى المرتبة السادسة عشرة من بين اقتصادات العالم بعد أن كانت في المرتبة السادسة والعشرين في عام ٢٠٠٢. كذلك أصبح الناتج المحلي الإجمالي للفرد عشرة آلاف دولار بعد أن كان ثلاثة آلاف وخمسمائة دولار للفرد قبل عقد من الزمن. ويؤكد توزو على أن "المعارضين للحزب لا يريدون تطور تركيا بيد متدينين وكانوا ينتظرون فرصة للانقضاض عليهم وجاءتهم في هذه الاحتجاجات الأخيرة" ويضيف أن "ما نحتاج إليه في تركيا اليوم هو أن نتحدث بصراحة حتى نفهم بعضنا بعضا ونبحث أكثر في قضية إرث أتاتورك أو الفكر العلماني لكي نتمكن من تجاوز مشكلاتنا"^(٢٠).

أما فاروق لوك أوغلو، السفير التركي السابق في واشنطن، وأحد أعضاء حزب الشعب الجمهوري المعارض فقد علق على ما يجري في تركيا وسياسة حكومة حزب العدالة والتنمية في ٨ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ قائلا: "المحرك الرئيس لسياسات الحكومة الحالية ديني، بل طائفي. بدل الذهنية العلمانية، هم يحاولون إعادة صياغة المجتمع بأسره وفقاً لمنطلقاتهم الدينية"^(٢١).

ليست شكوك العلمانيين من سياسات حزب العدالة والتنمية جديدة، ولكنها تعززت على ضوء قرارات اتخذتها الحكومة بشكل تدريجي منذ تولي الحزب الحكم؛ فقبل ثلاثة أعوام خلف قرار السماح بارتداء الحجاب في الجامعات ردود فعل واسعة في مجتمع لطالما اعتبر أنه ليس للدين مساحة في الحياة العامة. اليوم تحوّل النقاش إلى قانون حظر بيع الكحول بين الساعة العاشرة مساءً والسادسة صباحاً، ومنع شركات الكحول من رعاية ودعم نشاطات في البلاد. القانون يحظر أيضاً بيع الكحول على بعد مسافة مائة متر عن مدرسة أو مسجد. ما يزال القانون بحاجة لتصديق رئيس



الجمهورية عليه ليصبح نافذاً، في وقت تسعى مجموعات لإثبات عدم دستوريته. تقول الحكومة إن قرارها تنظيمي يهدف للحد من مخاطر الكحول، لاسيما لدى الشباب. لكن هذه الحجة لا تقنع العلمانيين الذين يتحدثون عن تطاول على حياتهم الشخصية وطريقة عيشهم. وفي هذا السياق تقول طالبة مشاركة في احتجاجات أنقرة إن "هذه الحكومة تكشف يوماً بعد يوم عن وجهها الحقيقي بعد أن خبأته لعشر سنوات"، وتضيف قائلة: "يريدون أن يتدخلوا بتفاصيل حياتنا الشخصية وأن يملوا علينا نمط عيشنا، ولكننا سنقف لهم بالمرصاد"^(٢٢).

ويشير د. محمد سعد مدير مركز القاهرة للدراسات التركية إلى أنه ليس للعامل الخارجي دور في الاحتجاجات وليس المتسبب المباشر فيها لكن الأمر بشكل أساسي هو تفاعلات سياسية داخلية، وإنجازات حكومة حزب العدالة والتنمية السياسية والاقتصادية تتحدث عن نفسها بالأرقام، فالمشكلة غير مرتبطة بمعاناة معيشية يحدثها المواطن التركي. ولكن الذي قام بالاحتجاجات هم بالتحديد أنصار حزب الشعب الجمهوري، وهو أقوى الأحزاب المعارضة، وهو امتداد للحزب الذي قام بتأسيسه كمال أتاتورك وبالتالي هو يعد نفسه المسؤول عن حماية العلمانية في تركيا، وبالتالي ما حدث هو تراكمات منذ فترة، خاصة بعد فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية لثلاث دورات متتالية (٢٠٠٢، ٢٠٠٧، ٢٠١١)، وبالتالي اتخذ موضوع إعادة تجديد ميدان تقسيم كذريعة لتضخيم الموقف ولكن الخلفية الأساسية هي التخوف من تحول هوية تركيا العلمانية إلى هوية إسلامية لعدة أسباب منها أن ميدان تقسيم يمثل أكبر رموز العلمانية في تركيا، وبالتالي فإن أي إعادة طمس للملامح الخاصة به لها دلالة رمزية مهمة من حيث إعادة تجميل منطقة تقسيم مرة أخرى، ويريد أردوغان إعادة رمز من رموز الدولة العثمانية (الثكنة العسكرية) التي كانت موجودة قبل عهد أتاتورك كمتحف تذكاري ولكنه في النهاية يعبر عن هوية لها جذور



إسلامية، ولكنها تصطدم بالهوية العلمانية، فضلاً عن القانون الذي أصدره أردوغان للحد من الخمر (وليس منعها كما قيل) حيث يجرم بيع الخمر لمن هم أقل من سن ثمانية عشر عاماً كما في أغلب بلاد العالم وأيضاً منع بيعها بجوار المدارس والمساجد، مع وضع ضرائب جزائية على بيعها، وبالتالي عد العلمانيون هذا القانون بمثابة توجه إسلامي جديد لتركيا مع إطلاق اسم السلطان (سليم الأول) على الجسر الثالث الذي يربط تركيا بشطريها (الأوروبي والآسيوي) وأدى هذا الاسم إلى غضب حزب الشعب الجمهوري المعارض لأن رئيسه ينتمي إلى الطائفة العلوية ويضم مجموعة كبيرة من العلويين الذين يتهمونه بعمل مذابح ضد العلويين في إيران أيضاً لوجود معضلة رئيسية في الوقت الحالي عند إعداد الدستور الذي يمر بمراحله النهائية فعلى الرغم من أن أردوغان حاول الوصول إلى أكبر توافق بين الأحزاب حول الدستور الجديد، وذلك من خلال تشكيل لجنة تضم ثلاثة أفراد من كل حزب من الأحزاب الرئيسية إلا أنه في المرحلة الأخيرة لكتابة الدستور حدث صدام متوقع نتيجة المواجهة بين الهويتين ونتيجة رفض قوي للمعارضة أن ينسب فضل إعداد الدستور الجديد إلى أردوغان، وكان رد أردوغان بأن الشعب هو الذي يستفتى على الدستور ويقرر في النهاية، وهو يضمن ثقة الشعب فيه^(٢٣).

لذلك يمكن القول إن هذه الاحتجاجات قد تستمر بعض الوقت ولكنها ليست مؤهلة أن تتحول إلى ثورة أو "ربيع تركي" لعدة أسباب منها أنه لا يوجد غضب شعبي حقيقي وإنما احتجاجات يقودها حزب معارض قوي، وما زالت غالبية الشعب تؤيد أردوغان الذي هدد بنزول مؤيديه للشارع علماً بأن عدد أعضاء حزب العدالة والتنمية يتجاوز التسعة ملايين عضو، ولأن ثقافة الشعب التركي وفهمه للديمقراطية تجعلانه يؤمن بأن الديمقراطية الصحيحة هي الاحتكام للصندوق، ولشعوره بثقة شعبه نحوه فقد قام بزيارة خارجية لدول المغرب العربي في عز الأزمة.



- إلغاء مشروع تطوير ميدان تقسيم

وفي خطوة لإنهاء أكبر احتجاجات شهدتها تركيا منذ عقود ألغت المحكمة الإدارية في اسطنبول مشروع تطوير ساحة تقسيم الذي كان وراء الاحتجاجات المناهضة للحكومة التي هزت تركيا طيلة ثلاثة أسابيع، بحسب ما ذكرت وسائل الإعلام التركية في ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣. وفي قرارها المتخذ الذي كشفت تفاصيله صحف تركية عدة على مواقعها الالكترونية، بررت المحكمة هذا الإلغاء القابل للاستئناف، بأنه لم تتم استشارة "المواطنين" حول هذا المشروع. وكان رئيس الوزراء التركي أردوغان الذي شكل أبرز هدف للمتظاهرين، أعلن في منتصف حزيران/ يونيو، في أوج أزمة الاحتجاجات، إن حكومته ستحترم القرار النهائي للقضاء في هذا الملف وأنها تعلق إشغال التطوير المثيرة للجدل في الساحة حتى صدور الحكم النهائي. وبنيت المحكمة حكمها على أن "الخطة الرئيسية للمشروع تنتهك قواعد المحافظة على طابع وهوية الساحة وحديقة غازي" الملاصقة لها، وفقا للحكم الذي أوردته صحيفتا زمان وحربيت. ورحب تجمع "تضامن تقسيم" الذي يمثل المتظاهرين والمؤلف خصوصا من غرف التنظيم المدني والهندسة، بقوة بحكم المحكمة، مؤكدا إن هذا القرار خلص إلى أن "المشروع الذي يحمل طابعا غير قانوني لا يصب في المصلحة العامة"^(٢٤).

ثالثاً: الاحتجاجات في تركيا وانعكاساتها على العلاقات التركية-الأوروبية

ألقت الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها تركيا في حزيران ٢٠١٣ بظلالها على العلاقات التركية- الأوروبية بشكل مباشر، وبغض النظر عن وصف هذه الاحتجاجات بأنها ذات طابع سياسي أو شعبي، إلا أنها تركت تأثيرا واضحا على المفاوضات الجارية منذ عقود لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.



أبرز المواقف الأوروبية

في البداية أدانت وزارة الخارجية البريطانية الاستخدام "العشوائي" للغاز المسيل للدموع، وأضافت في بيان لها في الأول حزيران/ يونيو ٢٠١٣: "نحن نشجع السلطات التركية على احترام الحق في التظاهر السلمي وحرية التجمع، والتي هي من حقوق الإنسان الأساسية في أي مجتمع ديمقراطي"^(٢٥).

وجاء رد الفعل الرسمي الآخر على الاحتجاجات التركية على لسان ستيفن سيبرت المتحدث باسم الحكومة الألمانية في ٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، حينما ذكر أن "حرية الرأي والتظاهرات هما حق أساسي في النظام الديمقراطي"، وقال أنه لا يرى أثراً لهذه الأحداث على مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي^(٢٦).

ثم تتابعت التصريحات الأوروبية على لسان المسؤولين الأوروبيين مع تصاعد حدة الاحتجاجات وانتشارها في تركيا، وفي هذا السياق انتقد (ستيفان فولي Stefan Fuele)، مسؤول توسعة الاتحاد الأوروبي، في ٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ الأسلوب المتشدد الذي تعاملت به الشرطة التركية مع الاحتجاجات، وقال فولي أثناء جمع كبير في اسطنبول ضم رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان ومجموعة ممثلي دول الاتحاد الأوروبي في تركيا، إنه من الضروري على الحكومة إجراء تحقيق "سريع وشفاف" فيما حدث. وأكد فولي أن للشعوب في المجتمعات الديمقراطية الحق في التظاهر السلمي، وأن لا مكان للقمع في الدول الديمقراطية. ولكنه أكد بالمقابل على أن الإتحاد الأوروبي ما زال يدعم طلب تركيا الانضمام إليه رغم قلقه من التعسف الذي تعرض له المحتجون. وقال "دعوني أناشد تركيا ألا تتخلى عن قيم الحرية وحقوق الإنسان الأساسية وأستطيع أن أؤكد لكم بأننا (أي الإتحاد الأوروبي) لا ننوي التخلي عن مشروع انضمام تركيا للاتحاد"^(٢٧).



من جهته صرح وزير الخارجية الألماني (غيدو فيسترفيله Guido Westerwelle) في ١١ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ قائلاً: "إن الحكومة التركية تبعث بإشارات خاطئة في الداخل والخارج من خلال رد فعلها على الاحتجاجات"، واصفاً الصور الواردة من ميدان تقسيم بوسط اسطنبول بأنها "مقلقة" وأضاف: "نتوقع من رئيس الوزراء أردوغان تخفيف حدة الموقف بروح القيم الأوروبية والسعي إلى حوار سلمي"^(٢٨).

وحدثت (كاثرين أشتون Catherine Ashton) المنسقة العليا للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي على ضرورة تواصل الحوار بين الاتحاد الأوروبي وتركيا والعمل على حل الأزمة الحالية في تركيا عبر مقاربة ايجابية. وقالت أشتون خلال جلسة نقاش نظمها البرلمان الأوروبي إن الاتحاد الأوروبي في ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ عبر عن قلقه تجاه الاستعمال المفرط للقوة ويتابع الموقف في تركيا عن كثب، مشددة على ضرورة التخلي عن تسييس ما يجري في تركيا. وأعلنت أشتون إنها أجرت اتصالاً هاتفياً مع وزير خارجية تركيا أحمد داود أوغلو حول مجمل التطورات. وقالت إن تركيا شريك سياسي واقتصادي وإقليمي مهم للاتحاد الأوروبي وأن الاتحاد يستعد لفتح بند إضافي من بنود التعاون مع أنقرة يتعلق بالتأشيرات وتنقل الأشخاص وأن هذا الأمر يستوجب التزام تركيا بمعايير الاندماج الأوروبي. كما طالب العديد من النواب الأوروبيين خلال الجلسة بمراجعة سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه تركيا^(٢٩).

وكانت تصريحات وزيرة الخارجية الإيطالية (إيما بونينو Emma Bonino) في ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ أكثر انتقاداً للحكومة التركية فيما يتعلق بأسلوب تعاطيها مع المحتجين، وأشارت إلى أن الحكومة التركية تخوض امتحاناً جدياً في طريقة تعاملها مع التظاهرات لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، وقالت إن التظاهرات في تركيا تمثل "الاختبار الجدي الأول لانضمام هذا البلد إلى الاتحاد الأوروبي منتقدة" استخداماً غير



متكافئ للقوة" في اسطنبول. وقالت بونينو أمام النواب الإيطاليين إن "الحكومة التركية تجتاز امتحان النضوج (الديمقراطي) في الساحات والشوارع، وهذا على الأرجح اختبار جدي لعملية انضمامها إلى أوروبا". وأضافت "على تركيا أن تقرر هل تريد أن تصبح ديمقراطية ناضجة". وعدت بونينو أن "ساحة تقسيم ليست ميدان التحرير والأترك ليسوا عرباً"، رافضة المقارنة بين "الربيع العربي" و"ربيع تركي" مفترض. وخلصت بونينو إلى القول أن التظاهرات في تركيا تذكر أكثر ما تذكر بالتظاهرات التي تجرى في كبرى المدن الغربية كحركة "احتلوا وول ستريت"^(٣٠).

وأصدر البرلمان الأوروبي بياناً في ١٣ حزيران/يونيو ٢٠١٣ يدعو الحكومة التركية إلى استشارة الشعب فيما يتعلق بمشاريع تنمية المدن والمناطق^(٣١)، وحذر فيه من "استخدام تدابير قاسية ضد المتظاهرين السلميين"، مضيفاً إن "المسؤولين عن العنف الذي تمارسه الشرطة يجب أن يقدموا إلى العدالة، وإطلاق سراح المتظاهرين المسالمين فوراً وتعويض الضحايا". وفي حين رحب القرار بالاستجابة المعتدلة للاحتجاجات من قبل الرئيس عبد الله غول والاعتذار من قبل نائب رئيس الوزراء بولنت أرينتج، فإنه أعرب عن أسفه لعدم رغبة الحكومة التركية وأردوغان على اتخاذ خطوات نحو المصالحة، للاعتذار وفهم ردود الفعل من شريحة من الشعب التركي"^(٣٢).

من جانبه أعرب (ميخائيل شبينديليغر Michael Spindelegger) وزير خارجية النمسا في تصريح نشره على موقع وزارة الخارجية النمساوية في ١٣ حزيران/يونيو ٢٠١٣ عن قلقه إزاء النهج الذي تتبعه الحكومة التركية من الاحتجاجات وقال: "لقد أظهرت قوات الأمن التركية مستوى مروع من التهيب والعنف ضد المتظاهرين ومعظمهم سلميين... يجب على الحكومة التركية أن تبذل كل جهد ممكن لضمان السلوك المناسب من قوات الأمن، واحترام حقوق الإنسان وحماية الحقوق الأساسية والمدنية" وحذر أيضاً من



تجريم الاحتجاجات لمجرد أقلية كانت مثيرة للشغب، مشيراً إلى أن "النمسا والاتحاد الأوروبي تدين أي شكل من أشكال العنف من جانب المتظاهرين... إن ادعاءات بعض السياسيين الأتراك مؤخراً، مع ذلك، أن المتظاهرين كانوا محرضين أو حتى الإرهابيين، لا تبرر التصعيد وتمثل ضربة أخرى ضد احترام حرية التعبير"^(٣٣).

وأشار شبيندليغر إلى أن الأيام القليلة المقبلة، ستكون استجابة الحكومة النمساوية حاسمة إزاء المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبي. وقال وزير الخارجية "يتعين على الاتحاد الأوروبي اتخاذ موقف واضح يجعل أنقرة تفهم أن حماية حقوق الإنسان الأساسية هو عنصر أساسي من قيم المجتمع الأوروبي وشرط ضروري لتقارب تركيا إلى الاتحاد الأوروبي". وخلص شبيندليغر أنه بدلا من عرقلة فصول التفاوض، يتعين على الاتحاد الأوروبي النظر في فتح الفصل رقم (٢٣) حول "القضاء والحقوق الأساسية" ومن خلال "فتح هذا الفصل يمكن للاتحاد الأوروبي معالجة موضوعات مؤلمة وطرح الموضوع رسمياً على طاولة المفاوضات"^(٣٤).

أما وزير الخارجية الفرنسي (لوران فابيوس Laurent Fabius) فقد أكد في ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ أن "باريس تأمل في الهدوء وضبط النفس" في تركيا، مضيفاً أنه "في الديمقراطية، الحوار أمر لا بد منه. هذا ما دعا إليه الرئيس التركي عبد الله غل وأمل أن ينفذ"^(٣٥).

ورداً على بيان البرلمان الأوروبي صرح رئيس الوزراء التركي أردوغان بنبرة تحدٍ قائلاً: "لا أعتزف بأي قرار يتخذه البرلمان الأوروبي بشأننا... وعلى الذين مروا هذا القرار، أن ينظروا إلى اليونان وإلى تعامل الشرطة مع الاحتجاجات هناك"^(٣٦).

وتوقع محللون أن تتسبب المواجهة الحادة بين تركيا والاتحاد الأوروبي في توتر العلاقات المتدهورة بينهما بالفعل. وقال لال كمال، وهو محلل سياسي بارز باسطنبول، إن سوء إدارة أنقرة للاعتصام السلمي المبدئي في



حديقة غازي، خلق صورة سلبية في نظر دول الاتحاد الأوروبي. وقال كمال لوكالة أنباء (شينخوا): "وجهت حوادث الاحتجاجات ضربة قوية لصورة تركيا الديمقراطية، مما سيجعل من عملية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي أمرا عسيرا فسي المســــــــــــقبل".

وعلى الجانب الآخر المتعلق بوجهة نظر الجانب التركي فقد أشار محللون إلى أن الحكومة التركية لم تعد تكثرث لأية آراء أو قرارات يصدرها الاتحاد الأوروبي منذ توقف محادثات انضمامها للاتحاد في ٢٠٠٥. وقال كمال "لقد أثار رد فعل الحكومة التركية من انتقاد الاتحاد الأوروبي تساؤلا بشأن ما إذا كانت تركيا مازالت صادقة في جهود انضمامها للاتحاد". وقالت فاليريا جيانوتا، وهي أستاذة إيطالية للعلاقات الدولية في جامعة صباح الدين زعيم باسطنبول، لوكالة أنباء (شينخوا): "إن تركيا التي لم تعد تنتظر للانضمام للاتحاد الأوروبي كضرورة، ولا تريد منه أن يتدخل في احتجاجات حديقة غازي" وتابعت أن تركيا تعتبر الاحتجاجات قضية محلية وحذرت دول الاتحاد الأوروبي من التدخل فيها" وأضافت "بل إن الحكومة التركية زعمت أن حركات الاحتجاج مؤامرة أجنبية لتدمير تركيا واتهمت الإعلام الغربي بترويج فكرة خاطئة عن تركيا"^(٣٧).

وكانت توقعات المحللين في محلها، إذ تسببت التصريحات المتبادلة إلى توتر شديد بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وكانت تصريحات المستشار الألمانية أنجيلا ميركل الأكثر إثارة للحكومة التركية حيث أدت إلى توتر شديد في العلاقات بينهما وصل إلى استدعاء سفيرى البلدين، وذلك حين ذكرت ميركل في مقابلة بثت على تلفزيون (RTL) في ١٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ قبل مغادرتها لقمة الثمانية أنها "صدمت، مثل العديد من الأشخاص الآخرين، من صور الاشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين في تركيا" وذكرت ميركل أن "ما يحدث في تركيا في الوقت الراهن لا يعكس، في رأيي، فهمنا لحرية التظاهر، وحرية التعبير عن الرأي"^(٣٨). كما أبدت المستشارة الألمانية



شكوكها حيال بدء مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي حول الفصلين الـ (٢٢) و (٢٣)، مع أنها أعلنت مطلع العام تأييدها فتح صفحة جديدة في المفاوضات^(٣٩).

ورداً على هذه التصريحات التي أثارت المسؤولين الأتراك حذر وزير الشؤون الأوروبية التركي أجمان باغش، المستشار الألمانية أنجيلا ميركل في ٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ من أية محاولة لعرقلة فتح فصل جديد من مفاوضات انضمام أنقرة إلى الاتحاد الأوروبي. وقال باغش أمام الصحفيين "أمل في أن تصحح الخطأ الذي ارتكبته الاثنان، أو أن ذلك سيؤدي إلى ردود فعل" في إشارة إلى قرار مرتقب من بروكسل في ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ بخصوص فتح الفصل الـ (٢٣) من المفاوضات. وأضاف في تصريحات نقلتها وسائل الإعلام التركية أن "تركيا ليست بلداً كأى بلد آخر منتقداً ما اعتبره "مناورة انتخابية سهلة" من جانب ميركل مع اقتراب الانتخابات التشريعية ألمانيا. وقال باغش "إذا كانت (أنجيلا) ميركل تبحث عن مادة للسياسة الداخلية من أجل الانتخابات، فإن هذه المادة يجب ألا تكون تركيا"^(٤٠)، في إشارة إلى الانتخابات التشريعية المرتقبة في ٢٢ أيلول سبتمبر في ألمانيا.

وسط ارتفاع كبير في حدة التوتر بين تركيا والاتحاد الأوروبي عموماً، وتركيا وألمانيا خصوصاً، وعلى خلفية تصريحات باغش، استدعت ألمانيا في ٢١ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ السفير التركي إلى وزارة الخارجية الألمانية إثر انتقادات المسؤول التركي الشديدة للمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل على خلفية مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي فيما استدعت الخارجية التركية بدورها السفير الألماني وفق مبدأ المعاملة بالمثل. وقال أندرياس بيشكي المتحدث باسم وزارة الخارجية الألمانية للصحفيين "هذا أمر غير مقبول" مضيفاً أن وزير الخارجية الألماني غيدو فيسترفيليه "استدعى ظهراً السفير التركي" بسبب "تصريحات من مسؤولين أتراك حول ألمانيا".



وأوضح الناطق "أنها تصريحات تثير تساؤلات كبرى، والأمور لن تسير جيدا على هذا النحو". وتابع "موقفنا سيعرض (على السفير التركي) بكل الوضوح اللازم". وأكد المتحدث بأنه "ليس هناك علاقة" بين قمع التظاهرات في تركيا، الذي نددت به ميركل، والمحادثات مع الاتحاد الأوروبي وقال "ليس هناك من رابط مباشر" مضيفا "بالتأكيد في الحياة، كل شيء مرتبط بالآخر"^(٤١).

وقد دعا وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ إلى فتح مرحلة جديدة من مفاوضات انضمام تركيا رسمياً لعضويته، لكن بعد صدور تقرير الاتحاد المتعلق بشأن إجراء تركيا لإصلاحات ديمقراطية، كانت ألمانيا من بين عدد قليل من الدول التي أعربت عن حذرها من الاحتجاجات الشعبية الأخيرة وهو ما عبر عنه وزير الخارجية الألماني فيستر فيله وكذلك نظيره النمساوي والهولندي، لكن منسقة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاترين أشتون حاولت التخفيف من تأثير هذه التصريحات حيث أكدت أن مستقبل تركيا مع الاتحاد الأوروبي مرهون بإحراز تقدم كبير فيما يتعلق بالعمل الذي يجب إنجازه، في إشارة إلى الإصلاحات الديمقراطية التي يطالب بها الاتحاد الأوروبي^(٤٢).

من جانبها أكدت تركيا أنها ستترد بقوة على أي قرار للاتحاد الأوروبي بإلغاء محادثات التفاوض للانضمام للاتحاد، في ظل مرور العلاقات التركية-الألمانية بخلافات دبلوماسية حادة، حيث أكد باغش في تصريحات لصحيفة "دويتشه تسايتونج" الألمانية الصادرة في ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، والتي توزع بتركيا، أن "تركيا لديها خيارات أخرى"، مضيفا أن "هناك احتياجا متبادلا بين الاتحاد وتركيا، وليس من العدل عرقلة فتح فصل مفاوضات جديد، وهو فصل فني، بسبب معوقات سياسية"^(٤٣).

الاحتجاجات التركية لم تؤثر فقط على مفاوضات الانضمام، لكنها أثرت على الداخل الأوروبي، حيث أثار خروج المظاهرات المؤيدة والمضادة



لأردوغان جدلاً داخلياً، أبرزها خروج مواطنين نمساويين من أصول تركية لدعم أردوغان في فيينا مما أثار ردود أفعال متباينة على الصعيد الداخلي بالنمسا حيث طالب رئيس حزب الأحرار اليميني المعارض ورئيس حزب التكتل أيضاً من المواطنين النمساويين ذوي الأصول التركية العودة إلى تركيا، وفي المقابل أعرب سكرتير عام حزب الشعب المحافظ عن غضبه لمثل هذه التصريحات متهماً رئيس حزب الأحرار بالفهم الناقص للديمقراطية واصفاً هذه التصريحات بأنها معادية لحرية التعبير عن الرأي، كذلك أثارت المظاهرات التي خرجت في ألمانيا ضد أردوغان قلقاً أمنياً من احتمالات الشغب فيها خاصة وأن ألمانيا بها أكبر عدد من الأتراك في أوروبا^(٤٤).

وقد انعكس التوتر في العلاقات التركية-الألمانية على خلفية الاحتجاجات في تركيا على موافقة وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي بتأجيل إجراء مزيد من محادثات عضوية الاتحاد الأوروبي مع تركيا لمدة أربعة أشهر أخرى بناءً على مقترح ألماني بسبب طريقة تعامل تركيا مع الاحتجاجات. وقد أشار وزير الخارجية الألماني غيدو فيسترفيله إلى ذلك بقوله أن برلين أعطت اقتراح حل وسط لأيرلندا التي تولت رئاسة الاتحاد الأوروبي في تلك الفترة، وتم التشاور بشأنه مع الدول الأعضاء، وقال للصحفيين في اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في لوكسمبورغ في ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٣: "لا يمكننا القول اليوم إن هذا الاقتراح سوف يتبدد. نحن نبذل قصارى جهدنا من أجل التوصل إلى حل جيد" وقال دبلوماسي ألماني "إن الاقتراح المقدم للاتحاد الأوروبي هو الاتفاق الآن على فتح فصل جديد ولكن بتأخير عقد اجتماع مع تركيا لإطلاقه حتى وقت لاحق من هذا العام". وتجدر الإشارة إلى أن الافتتاح الرسمي للاتحاد الأوروبي سيكون بعد أن يصدر الأخير تقريره السنوي عن التقدم الذي أحرزته تركيا في جعل قوانينها تتماشى مع ممارسة الاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان، وذلك في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣^(٤٥).



وقد أيد وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ مقترح ألمانيا لإرجاء المحادثات بشأن انضمام تركيا نحو أربعة أشهر. وقال دبلوماسيون إن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي وافقوا على استئناف محادثات انضمام تركيا ولكن بعد التقرير المزمع تقديمه في تشرين الثاني/ أكتوبر ٢٠١٣ بشأن التقدم الذي تحرزته^(٤٦).

من جانبه، قال وزير خارجية النمسا ميخائيل شبيندليغر إن قرار الاتحاد الأوروبي أعطى تركيا "فترة مناسبة لبيان كيفية التعامل مع الحقوق الأساسية للمواطنين وكيفية تعاملها مع حق التظاهر وحق حرية التعبير" وقال في فيينا: "من وجهة نظري هذا ضروري جدا لأنه ينبغي ألا تكون لدينا معايير مزدوجة في الاتحاد الأوروبي، لدينا قيم أوروبية وهذا يشمل أن تحترم الحقوق الأساسية للمواطنين"^(٤٧).

خاتمة واستنتاجات

حاول هذا البحث تسليط الضوء على الاحتجاجات التي اندلعت في تركيا في ٢٨ أيار/ مايو ٢٠١٣، ومتابعة مسارها وتطوراتها وتأثيراتها الداخلية والخارجية، وتحليل أسباب اندلاعها وعوامل انتشارها، وأسلوب الحكومة التركية في معالجتها، ورصد المواقف الدولية تجاهها، وخاصة مواقف الحكومات الأوروبية التي انتقدت في معظمها ردود فعل الحكومة التركية في التصدي لهذه الاحتجاجات، وانعكاسات ذلك على العلاقات التركية- الأوروبية وعلى مسار المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبي حول مسألة العضوية التي تم تأجيلها أربعة أشهر عقابا لتركيا على طريقة تعاطيها مع تلك الاحتجاجات. وقد خرج البحث بالعديد من الاستنتاجات أهمها:

١. شكل اندلاع هذه الاحتجاجات في اسطنبول مفاجأة غير متوقعة ليس للحكومة التركية فحسب بل للعالم أجمع، وانعكس ذلك على أسلوب ورد فعل السلطات التركية في التصدي لها إذ اتسم بالارتباك والتخبط



واستخدام القوة المفرطة تجاه المتظاهرين تارة، ومحاولة التفاوض مع قادة هذه الاحتجاجات تارة أخرى مما استفز الكثير من الدول والحكومات ومنظمات المجتمع المدني في العالم التي انتقدت الاستخدام المفرط للقوة في مواجهة المحتجين.

٢. أخطأت الحكومة التركية في تقديراتها لحجم وطبيعة وتأثيرات هذه الاحتجاجات وبالتالي فشلت في طريقة معالجتها واحتوائها، فلم يكون مجدياً التصدي لها بالقوة، واتهامها بالأعمال التخريبية واستغلالها سياسياً من قبل المعارضة، وأدركت الحكومة خطأها فاتبعت أسلوب الحوار مع قادة الاحتجاجات بعدما انتشرت في الكثير من المدن والمحافظات التركية، فأدركت الحكومة خطأها وحاولت تصحيحه متأخرة لتجنب أية تداعيات داخلية أكثر سوءاً قد تؤدي إلى استقالة حكومة حزب العدالة والتنمية.

٣. على الرغم من الانتقادات الكثيرة المبررة الموجهة للحكومة التركية في طريقة تصديها للاحتجاجات، لا ينبغي لنا أن ننسى أنها دولة ديمقراطية. وفي الواقع، هناك جوانب معينة في رد الحكومة على حالة الاضطراب لا تكاد تختلف عما نراه في أوروبا والولايات المتحدة. فالغاز المسيل للدموع يعتبر أمراً عادياً في قمم "صندوق النقد الدولي" و"مجموعة الثماني"، بينما في دول مثل ألمانيا جرت العادة منذ أمد بعيد على مواجهة المظاهرات العنيفة بالقوة العضلية لرجال الشرطة. إن حملات القمع المفرط تُعد خطأً أينما كانت، ولكن تركيا ليست وحدها في هذا السياق.

٤. الدول الغربية محقة في انتقادها لردود فعل الحكومة التركية تجاه الاحتجاجات ولخطاب أردوغان المصطبغ بالمواجهة في بلاده والذي يزيد حدة الاستقطاب بين الناس. ولكن لا ينبغي أن نغالي في وقع هذه الحوادث على المشهد السياسي التركي. فمحتجو ميدان تقسيم لا يحظون



بأغلبية انتخابية تتناسب مع ذبوع صيتهم، وكننتجة لذلك، فإن القاعدة الكبيرة من المحافظين في تركيا، التي كانت في معظمها غائبة عن الحركة، هي تعد مؤيدة لحزب العدالة والتنمية وهو ما أكده فوز الحزب في ثلاث دورات انتخابية متعاقبة، وهو شيء يحدث لأول مرة في تاريخ تركيا المعاصر.

٥. لقد بالغت الحكومات الأوربية في موقفها الناقد للحكومة التركية، فلا ينبغي المقارنة والمساواة بين الديمقراطية في تركيا وتلك الموجودة في الغرب، فما زالت الأولى تضاهي تلك الموجودة في دول أمريكا اللاتينية، فهذه الدول مثل تركيا، مرت بعقود من التطور السياسي المضطرب واستغرقت وقتاً حتى تكتسب جميع ما يلزم لإقامة ديمقراطيات متقدمة نوعاً ما. كما اتسم الموقف الأوروبي عموماً بالازدواجية، فلم تصدر إدانات وانتقادات للحكومة اليونانية عندما استخدمت الأساليب نفسها تجاه المحتجين على التدهور الاقتصادي في البلاد في عام ٢٠١٢.

Protests in Turkey in 2013 and Its Impact on Turkish – European Relations

*Dr. Luqman O. Mahmood Alnuaimy
Regional Studies Center/ University of Mosul*

Abstract

This paper deals with the protests that took place in Turkey in June 2013 following the government's determination to develop the Gezi park near Taksim Square and setting up a business and building a military barracks dating back to the Ottoman era. Initially led the activists in the field of environmental protests and then evolved to include Turkish opposition and widened in many provinces of Turkey. The Turkish government faced these protests and used water cannons



and tear gas, prompting a lot of international reactions, particularly in the European Union, which condemned the government's practices against the demonstrations and called for calm and restraint, which ultimately led to strained relations between Turkey and the European Union and postponed accession negotiations six months.

الهوامش

- (١) "أردوغان يتحدى الاحتجاجات بالتعهد بالمضي قدما في خطط تطوير وسط إسطنبول"، بي بي سي العربية، ٢٠١٣/٦/١:
- http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2013/06/130601_turkey_protestse_rdogan.shtml
- (٢) "احتجاجات عنيفة في إسطنبول لليوم الثاني وأردوغان يدعو المتظاهرين للتوقف فوراً"، فرانس ٢٤، ٢٠١٣/٦/٢:
- <http://www.france24.com/ar/20130601>
- (٣) "الشرطة التركية تنسحب من وسط اسطنبول والحكومة ماضية في خططها"، دويتشه فيله، ٢٠١٣/٦/١:
- <http://www-origin.dw-world.de/16853406>
- (٤) "وزير الداخلية التركي: إيقاف قرابة ألف شخص من المشاركين في الاحتجاجات"، روسيا اليوم، ٢٠١٣/٦/٢:
- <http://www.arabic.rt.com/news/617232>
- (٥) "احتجاجات تركيا تمتد لمدينة أخرى"، الجزيرة نت، ٢٠١٣/٦/١:
- <http://www.aljazeera.net/news/pages/e6b92afa-b854-4d25-912c-d4e2dde53064>
- (٦) "أردوغان يدعو إلى وقف الاحتجاجات مع تزايد الاشتباكات"، رويترز العربية، ٢٠١٣/٦/١:
- <http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARACAE9B20IQ20130601>
- (٧) "مسيرات تضامنية مع احتجاجات تركيا في عواصم أوروبية"، أخبارك نت، ٢٠١٣/٦/٢:
- <http://www.akhbarak.net/articles/12618020>
- (٨) "الصحافة التركية تنتقد مواجهة حكومة أردوغان للاحتجاجات"، بي بي سي العربية، ٢٠١٣/٦/٢:



- http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/06/130602_turkey_press.shtml
(٩) "الاحتجاجات في تركيا: أردوغان يقول أن بلاده لا تشبه الربيع العربي"، بي بي سي العربية،
٢٠١٣/٦/٣
- http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2013/06/130603_turkey_timeline.shtml
(10) "Taksim Solidarity", Press Release, 5 June 2013.
(١١) "المحتجون يستمرون رغم الاعتذار"، الجزيرة نت، ٢٠١٣/٦/٥
- <http://www.aljazeera.net/news/pages/e6b92afa-b854-4d25-912c-d4e2dde53074>
(١٢) "الأوروبيون لتركيا: لا مكان للقمع في المجتمعات الديمقراطية"، بي بي سي العربية،
٢٠١٣/٦/٧
- http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/06/130607_turkey_eu_erdogan.shtml
(١٣) المصدر نفسه.
- (١٤) "احتجاجات اسطنبول: وزير الداخلية التركي يحذر من المظاهرات غير المشروعة"، بي بي سي العربية،
٢٠١٣/٦/١٧
- http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2013/06/130617_turkey_strike_warning.shtml
(١٥) "أردوغان يتعهد بتجميد خطط تطوير منتزه غازي باسطنبول"، بي بي سي العربية،
٢٠١٣/٦/١٤
- http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2013/06/130614_turkey_park_project_halt.shtml
(١٦) المصدر نفسه.
- (١٧) المصدر نفسه.
- (١٨) "احتجاجات اسطنبول: وزير الداخلية التركي يحذر من المظاهرات غير المشروعة"، المصدر السابق.
- (١٩) "احتجاجات تركيا: الحكومة تهدد باستخدام الجيش في مواجهة المتظاهرين"، بي بي سي العربية،
٢٠١٣/٦/١٧
- http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2013/06/130617turkey_armvuse_protests.shtml
(٢٠) كارين طرييه، "في الاحتجاجات الأخيرة، صراع رؤى في تركيا"، بي بي سي العربية،
٢٠١٣/٦/٨
- http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/06/130607_turkey_struggle.shtml
(٢١) المصدر نفسه.



- (٢٢) المصدر نفسه.
- (٢٣) أشرف سيد، "الاحتجاجات التركية سياسية وليست إرهابا لشورة شعبية"، الأهرام المسائي، العدد ٨٠٩٢، السنة ٢٣، ٢٣/٦/٢٠١٣:
- <http://massai.ahram.org.eg/News/93570.aspx>
- (٢٤) "القضاء التركي يلغي مشروع تطوير ساحة "تقسيم" المثير للجدل"، فرانس ٢٤، ٣/٧/٢٠١٣:
- <http://www.france24.com/ar/20130703>
- (25) Guldenay Sonumut, "Turkey Protests Rage On: Nearly 1,000 Arrested", Sky News, 1 June, 2013:**
- <http://news.sky.com/story/1098110/turkey-protests-rage-on-nearly-1000-arrested>
- (٢٦) "الحكومة الألمانية: نتابع تطور الوضع في تركيا بقلق"، اليوم السابع، ٣/٦/٢٠١٣:
- <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1097194>
- (٢٧) "الأوروبيون لتركيا: لا مكان للقمع في المجتمعات الديمقراطية"، المصدر السابق.
- (٢٨) "ألمانيا تنتقد التعامل التركي مع الاحتجاجات"، إكسبر نت، ١٢/٦/٢٠١٢:
- <http://ar.xeber24.net/2/415-2013-06-12-12-00-39.html>
- (٢٩) "أشتون تدعو إلى تواصل الحوار بين تركيا والاتحاد الأوروبي"، صحافة نت، ١٢/٦/٢٠١٣:
- <http://www.sahafah.net/show1095821.html>
- (٣٠) "ألمانيا وإيطاليا: أنقرة تبعث "إشارات خاطئة" بشأن الاحتجاجات"، صحيفة الصباح الجديد (بغداد)، العدد ٢٥٩٣، ١٣/٦/٢٠١٣.
- (٣١) "أوغلو ينقل لظرائه الأوروبيين استياء تركيا من قرار البرلمان الأوروبي"، صحيفة الدستور الإلكترونية، ١٥/٦/٢٠١٣:
- <http://dostor.org/219711>
- (32) "Unrest in Turkey: MEPs call for reconciliation and warn against harsh measures", hurriyet daily news, 13 June, 2013:**
- www.hurriyetdailynews.com/unrest-in-turkey-meps-call-for-reconciliation-and-warn-against-harsh-measures.aspx?pageID=238&nID=48772&NewsCatID=351
- (33) "Spindelegger on Turkey: Freedom of opinion and freedom of assembly and demonstration are the essence of any democracy", The Austrian Foreign Ministry, Press Release, 13 June, 2013:**
- <http://www.bmeia.gv.at/en/foreign-ministry/news/press-releases/2013/spindelegger-zur-tuerkei-meinungs-und-demonstrationsfreiheit-sind-herzstueck-jeder-demokratie.html>



(34) Ibid.

(35) "Erdoğan meets Gezi protesters amid international concern", ASHARQ ALAWSAT, 13 June, 2013:

- <http://www.aawsat.net/2013/06/article55305692>

(٣٦) "المواجهة بين تركيا والاتحاد الأوروبي توتر العلاقات بينهما"، صحيفة الشعب اون لاين،
٢٠١٣/٦/١٤:

- <http://arabic.peopledaily.com.cn/31663/8285582.html>

(٣٧) المصدر نفسه.

(38) "Merkel 'shocked' by Turkish response to demonstrations", DW. DE, 17/6/2013:

- <http://www.dw.de/merkel-shocked-by-turkish-response-to-demonstrations/a-16887172>

(٣٩) "خلاف بين تركيا وألمانيا حول طلب العضوية للاتحاد الأوروبي"، بي بي سي العربية،
٢٠١٣/٦/٢١:

- http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2013/06/130621_turkey_eu_row.shtml

(٤٠) "تركيا تحذر ألمانيا على خلفية موقفها من ملف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي"، وكالة الأنباء الفرنسية (AFP)، ٢٠١٣/٦/٢١:

- <http://www.afp.com/ar/node/982219>

(٤١) "توتر شديد بين ألمانيا وتركيا على خلفية ملف الانضمام للاتحاد الأوروبي"، وكالة الأنباء الفرنسية (AFP)، ٢٠١٣/٦/٢١:

- <http://www.afp.com/ar/node/982287>

(٤٢) ياسين غلاب، "هل تعيق الاحتجاجات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي"، الأهرام،
٢٠١٣/٦/٢٥:

- <http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=1328878>

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) المصدر نفسه.

(45) Adrian Croft and Justyna Pawlak, "Germany proposes delaying EU-Turkey talks over protests", Reuters, June 24, 2013:

- <http://www.reuters.com/article/2013/06/24/us-turkey-protests-eu-idUSBRE95N19F20130624>



(٤٦) "الاتحاد الأوروبي يرجى محادثات انضمام تركيا بعد ضغط ألماني"، أخبارك نت،
٢٠١٣/٦/٢٥:

- <http://www.akhbarak.net/news/2013/06/24/2807472#i.oij0m112mzfftv>

(٤٧) "الاحتجاجات التركية توجّل انضمامها للاتحاد الأوروبي"، موقع أخبار اليوم، ٢٠١٣/٦/٢٦:

- <http://www.elvaom.com/2013/06/26/global-news/24136.html>